ISSN : 2543-3938 - EISSN : 2602-7771

الهيئات الرقابية ودورها في تنظيم النشاط السمعي البصري في الجزائر دراسة تحليلية على عينة من بيانات سلطة ضبط السمعي البصري

Regulatory Organizations and their role in regulating audiovisual activity in Algeria - Analytical study on a sample of statements from the Audiovisual Regulatory Authority

د. نجيب بخوش [1*]، د. سعاد سراي [2]

[1] جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، n.bekhouche@univ-biskra.dz

[2] جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، serai.souad@univ-biskra.dz

تاريخ الإستلام: 14/ 01 / 2022 تاريخ القبول: 11/ 04 / 2022 تاريخ النشر: 13/ 05 / 2022

ملخص:

مع الانفتاح الإعلامي الذي شهده القطاع السمعي البصري في الجزائر بعد سن قانون الإعلام 2012، وظهور العديد من القنوات التلفزيونية الخاصة، عرف النشاط السمعي البصري العديد من التجاوزات، مما دفع بسلطة ضبط السمعي البصري للتدخل وتنظيم هذا النشاط عدة مرات.

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل دور سلطة ضبط السمعي البصري باعتبارها هيئة مستقلة تمارس رقابة على نشاط المؤسسات السمعية البصرية، من خلال تحليل مضمون البيانات الرسمية الصادرة عنها، لمعرفة الجوانب التي ركزت عليها، والآليات التي اتبعتها لتنظيم نشاط السمعي البصري في الجزائر.

الكلمات المفتاحية: أخلاقيات العمل الإعلامي؛ القطاع السمعي البصري؛ الرقابة؛ سلطة ضبط السمعي البصري

Abstract:

With the media openness witnessed by the audiovisual sector in Algeria after the enactment of the 2012 media law, and the emergence of many private television channels, the audiovisual activity experienced many abuses, which prompted the audiovisual control authority to intervene and organize this activity on several times.

This study aims to analyze the role of the audio-visual control authority as an independent body that exercises control over the activity of audio-visual institutions, by analyzing the content of the official statements issued by it, to know the aspects it focused on, and the mechanisms it followed to regulate audio-visual activity in Algeria.

Keywords: *Media work ethics; audiovisual sector; censorship; Audiovisual regulating authority*.

* المؤلف المرسل

I. مقدمة

يشهد قطاع الإعلام في الجزائر العديد من التحولات، بسبب الإجراءات والقرارات المتخذة من طرف الهيئات المسؤولة على هذا القطاع، فبعد إقرار التعددية الإعلامية المنبثقة عن دستور 1989، والتي جسدها قانون الإعلام 1990، اقتصرت الانطلاقة على الصحافة المكتوبة فقط، التي شهدت انفجارا إعلاميا عكس حالة التعطش لحرية الرأي والتعبير، في حين بقي قطاع السمعي البصري على حاله، خاصة بعد تجميد عمل المجلس الأعلى للإعلام سنة 1993، كونه الهيئة المكلفة بمنح الترددات للخواص واستغلالها في المجال السمعي البصري.

لكن الوضع اختلف مطلع سنة 2012، مع صدور القانون العضوي الجديد المتعلق بالإعلام، والذي سمح بفتح المجال السمعي البصري أمام القطاع الخاص، حيث تأسست العديد من الفضائيات الخاصة، وشهد هذا القطاع في بداياته فوضى من حيث التأسيس والممارسة، استدعت تدخل وزارة الاتصال وسلطة ضبط السمعي البصري عديد المرات لضبط نشاطه.

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على دور سلطة ضبط السمعي البصري في تنظيم هذا القطاع، تحديدا القنوات التلفزيونية عمومية أو خاصة، والإجراءات المتبعة لتحقيق ذلك، بما يضمن حرية ممارسة النشاط السمعي البصري دون الإخلال بالالتزامات المفروضة على المؤسسات الإعلامية الناشطة في هذا المجال.

انطلاقا مما سبق، نطرح إشكالية الدراسة التالية: ما الإجراءات والآليات المتبعة من طرف سلطة ضبط السمعي البصري لتنظيم نشاط السمعي البصري في الجزائر؟

للإجابة على التساؤل الرئيس، نطرح التساؤلات الفرعية الآتية:

- ما طبيعة القضايا والإشكالات التي عالجتها سلطة ضبط السمعي البصري من خلال بياناتها الرسمية؟
- ما طبيعة هذه البيانات من حيث زمن الصدور: هل هي بيانات تصدر بعد وقوع تجاوزات معينة لإصدار قرارات بخصوصها؟ أم تهدف إلى تنبيه وتذكير القنوات التلفزيونية بأخلاقيات العمل الإعلامي دون شرط حدوث مخالفات معينة؟
- ما الإجراءات والقرارات المتخذة من طرف سلطة ضبط السمعي البصري لمعالجة التجاوزات والاختلالات المسجلة في القطاع؟
- ما القنوات التلفزيونية (سواء العمومية أو الخاصة) التي مستها إجراءات سلطة ضبط السمعي البصري؟

للإجابة على إشكالية الدراسة وتساؤلاتها، نتطرق أولا لواقع قطاع السمعي البصري في الجزائر، ثم نعرّف بسلطة ضبط السمعي البصري، لنعرج بعدها على تحليل عينة الدراسة باستخدام أداة تحليل المضمون، وصولا إلى نتائج الدراسة.

أولا: واقع قطاع السمعي البصري في الجزائر

يشهد القطاع السمعي البصري في الجزائر حركية وتطورا ملحوظا. بعد أن سيطر عليه الجمود طيلة سنوات طويلة. حاليا تأسست العديد من القنوات التلفزيونية سواء في القطاع العمومي أو في القطاع الخاص. سنحاول فيما يلي تقديم نبذة عن كلا القطاعين.

1. **القنوات التلفزيونية العمومية الجزائرية**

تعتبر الجزائر تاريخيا من أوائل الدول العربية والإفريقية التي عرفت دخول التلفزيون، حيث قامت السلطات الفرنسية الاستعمارية في 24 ديسمبر 1956 بتأسيس أول محطة إرسال فرنسية تابعة للمؤسسة الأم بباريس، وتعتبر فرعا مكملا للإذاعة والتلفزة الفرنسية (RTF). (احدادن، 1984، صفحة 26)

لم تلبث الدولة الجزائرية غداة الاستقلال أن اتخذت التدابير اللازمة من أجل استرجاع السيادة على مبنى الإذاعة والتلفزيون، لما يمتلكه هذا القطاع الحساس من أهمية في نقل السيادة الجديدة للدولة الجزائرية، وكذا في ترسيخ القيم الثقافية الخاصة بالشعب الجزائري بعيدا عن المسخ الهوياتي الذي مارسه المستعمر طويلاً.

تطبيقا لهذا التوجه الذي يتعلق بعنصر من عناصر السيادة الوطنية، قام كل الإطارات والتقنيون والعمال الجزائريون في 28 أكتوبر 1962 برفع التحدي والتغلب على صعوبات التكوين، وشكلوا يدا واحدة تحدوهم الروح الوطنية، فالتزموا بتحقيق السير الحسن لأجهزة الإذاعة والتلفزيون، واستمرار الإرسال، في حين ظنّ الإطارات والتقنيون الفرنسيون أنّ ذهابهم سيتسبب في عرقلة الإرسال لمدة طويلة.

في الفاتح أوت من عام 1963 أُنشئت مؤسسة الإذاعة والتلفزيون الجزائري، ثم، وبموجب المرسوم رقم 86-146، الصادر سنة 1986، تأسست المؤسسة الوطنية للتلفزيون الجزائري، بعدما انقسمت مؤسسة الإذاعة والتلفزة الجزائرية إلى أربع مؤسسات مستقلة وهي: (مرسوم، 1986)

- المؤسسة الوطنية للإذاعة المسموعة (EPRS)
- المؤسسة الوطنية للتلفزيون الجزائري (ENTV)
- مؤسسة البث الإذاعي والتلفزي الجزائري (TDA)
- المؤسسة الوطنية للإنتاج السمعي البصري (ENPA)

في تسعينيات القرن الماضي، قامت المؤسسة العمومية للتلفزيون الجزائري بتوسيع نشاطاتها، بإنشاء قنوات جديدة، مواكبة للتطورات التكنولوجية التي تزامنت مع انتشار البث الفضائي. فظهرت قنوات أخرى تابعة لنفس المؤسسة. وقناة واحدة عمومية لكنها مستقلة عن مؤسسة التلفزيون الجزائري (قناة الجزائر الدولية). وفيما يلي القنوات العمومية الجزائرية:

1. القنوات التابعة للمؤسسة العمومية للتلفزيون الجزائري:

1.1 قناة الجزائر: هي محطة فضائية عامة، تأسست بتاريخ 20 أوت 1994، الهدف الأساسي من تأسيسها آنذاك هو الدفاع عن صورة الجزائر في الخارج. والحفاظ على الترابط مع الجالية الجزائرية المتواجدة في الخارج، بالخصوص في البلدان الناطقة باللغة الفرنسية.

2.1 قناة الجزائر الثالثة: انطلق رسميا بث الفضائية الثالثة بتاريخ 05 جويلية 2001، استهدفت إستراتيجية استقطاب أكبر عدد ممكن من الجماهير العربية بما فيها الجالية الجزائرية، والتي تعتبر قطبا مهمّا تسعى هذه القناة لتلبية اهتماماها وأذواقها من خلال البرامج المختارة. (شنيوني، 2006، صفحة 15)

3.1 القناة الأمازيغية (القناة الرابعة) : بعد دسترة الأمازيغية كلغة وطنية سنة 2002، شرع التلفزيون الجزائري في دبلجة بعض الأفلام، المسلسلات، السلسلات الفكاهية الجزائرية وغيرها إلى خمسة ألسن (الشاوية، الشنوية، القبائلية، الميزابية والتارقية) استعدادا لانطلاق بث قناة باللغة الأمازيغية. في 18 مارس 2009، انطلق بث القناة الأمازيغية، برامجها موجهة للمجتمع الجزائري بلهجاته المختلفة.

4.1 قناة القران الكريم (القناة الخامسة): تأسست بتاريخ 18مارس 2009، وهي قناة دينية مخصصة للقرآن الكريم وعلومه وهدي النبي محمد صلى الله عليه وسلم. تبث 24 ساعة يوميا. تستهدف برامجها جميع أفراد العائلة الواحدة، كما أنّ الرسائل التي تبلّغها قناة الجزائرية الخامسة تُروّج للقيم الأساسية التي ترتكز عليها الديانة الإسلامية، إلى جانب برامج الفتاوى.

5.1 قناة الشبابية (السادسة): تأسست القناة السادسة بتاريخ 26 مارس 2020، تقدم برامج متنوعة، ترفيهية ثقافية إخبارية...، وبتاريخ 31 جويلية 2021 أطلق عليها تسمية القناة الشبابية

6.1 قناة المعرفة: وهي سابع قناة عمومية، يتوجه محتوى هذه القناة إلى التلاميذ من جميع المستويات التعليمية. يعود إنشاء قناة المعرفة من خلال قرار مجلس الوزراء بتاريخ 10 ماي 2020 برئاسة رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون، وتعد أول قناة تعليمية عمومية في الجزائر، انطلق البث التجريبي بتاريخ 19 ماي 2020 بمناسبة احتفالات يوم الطالب المخلدة لذكرى إضراب الطلبة الجزائريين 1956.

7.1 قناة الذاكرة: قناة فضائية جزائرية، وهي ثامن قناة عمومية تابعة للمؤسسة الوطنية للتلفزيون الجزائري. تعد قناة الذاكرة أول قناة جزائرية تركز اهتمامها على تاريخ الجزائر، تم إطلاق البث ليلة الفاتح نوفمبر 2020، تزامنا ومناسبة احتفالات الذكرى السادسة والستون لاندلاع ثورة التحرير الجزائرية. وصرح رئيس مشروع قناة الذاكرة سعيد عولمي أن القناة ستكشف بالصوت والصورة سياسة فرنسا الاستعمارية، مؤكدا أن هدفها تبسيط الموروث التاريخي لدى المشاهد للمساهمة في التواصل بين الأجيال. (الجزائري، 2021)

2. قناة الجزائر الدولية Al 24 news : هي قناة عمومية تابعة للدولة، ذات طابع اقتصادي، ومستقلة عن مؤسسة التلفزيون العمومي الجزائري، انطلقت رسميا في الفاتح نوفمبر 2021. تبث هذه القناة الجديدة بثلاث لغات: العربية 60 بالمئة من المحتوى، الفرنسية 35 بالمئة والإنكليزية 5 بالمئة. تركز على الأخبار الوطنية، وتهتم أيضا بالأخبار الدولية. تغطي أقسام القناة مختلف المجالات: السياسة والاقتصاد والمالية والأعمال والصحة والزراعة والثقافة والرياضة.

3. القنوات التلفزيونية الخاصة في الجزائر:

تزامن ظهور الفضائيات الخاصة في الجزائر مع أوضاع استثنائية عاشتها البلاد، وأخرى دولية، حيث شهدت سنة 2011 احتجاجات في الجزائر بسبب ندرة بعض المواد الاستهلاكية وارتفاع أسعارها، تزامن ذلك مع موجة المظاهرات التي عرفتها عديد الدول العربية، بما فيها دول الجوار: تونس وليبيا. هذه التطورات ولّدت مخاوف لدى السلطات الجزائرية من أن تمس البلاد "رياح التغيير" أو "أحداث الربيع العربي" كما أطلق عليها. فسارعت السلطة الجزائرية لسن مجموعة من الإصلاحات مست قطاعات متعددة منها قطاع الإعلام.

مطلع سنة 2012، صدر القانون العضوي للإعلام 12-05، والذي تضمن العديد من النقاط الجوهرية لم تكن موجودة في القانون السابق لسنة 1990، مثل الصحافة الإلكترونية، رفع العقوبة السالبة للحرية، تأسيس هيئتين: سلطة ضبط السمعي البصري وسلطة ضبط الصحافة المكتوبة.. (القانون العضوي، 2012)

بعدها بسنتين، صدر القانون رقم 14 - 04 المتعلق بالنشاط السمعي البصري المؤرخ في 24 فبراير 2014، الذي فصّل في العديد من الجوانب المتعلقة بنشاط المؤسسات السمعية البصرية في الجزائر.

ضمن هذا الإطار، تأسست قنوات تلفزيونية خاصة عديدة، منها التي واصلت مسيرتها لحد الآن، ومنها التي توقفت عن النشاط لأسباب مختلفة. وصل عدد القنوات التي تنشط حاليا لأكثر من خمسين قناة. ستة منها فقط حصلت على الاعتماد. كون هذه القنوات لازالت تخضع للقانون الأجنبي، وهذا بسبب ثغرات قانونية لم تعالج لحد الآن. من القنوات الخاصة التي تنشط في الجزائر: النهار تي في، الشروق نيوز، الشروق تي في، البلاد، الهداف، قناة سميرة، الحياة، الجزائر1 N، الفجر، الأجواء، ومن القنوات التي توقفت عن البث: قناة جرجرة للأطفال، قناة الكا بي سي التابعة لمجمع الخبر، قناة الأطلس، ومؤخرا قناة البديل، قناة لينا والجزائرية وان. مضامين القنوات التلفزيونية الخاصة متنوعة:عامة، إخبارية، رياضية، طبخ....

ثانيا: سلطة ضبط السمعي البصري

سلطة ضبط السمعي البصري هيئة مستقلة أنشئت بموجب المادة 64 من القانون العضوي رقم 12-05 للإعلام، كفاعل جديد في الساحة الإعلامية، عقب صدور مجموعة من الإصلاحات التي باشرتها السلطة السياسية في الجزائر، والتي من بينها تلك المتعلقة بتنظيم قطاع السمعي البصري، وهو ما مهّد لميلاد هذه الهيئة التي تأسست بتاريخ 20 جوان 2016. كل أعضاء سلطة ضبط السمعي البصري معينون، وليس منهم منتخبون من أهل المهنة مثلما هو الشأن بالنسبة إلى نصف أعضاء سلطة ضبط الصحافة المكتوبة، والتي يكون نصف أعضائها منتخبين من قبل الصحفيين. (القانون، 2014)

1. مجلس السلطة

تتكون سلطة ضبط السمعي البصري وفق المادة 57 من قانون 2014 من تسعة (9) أعضاء معينون بمرسوم رئاسي على النحو الآتي: (القانون، 2014)

- خمسة (5) أعضاء من بينهم الرئيس يختارهم رئيس الجمهورية.
- عضوان (2) غير برلمانيان يقترحان من طرف رئيس مجلس الأمة.

- عضوان (2) غير برلمانيان يقترحان من طرف رئيس المجلس الشعبي الوطني.

يتم اختيار أعضاء سلطة ضبط السمعي البصري بناء على كفاءتهم وخبرتهم واهتمامهم بالنشاط السمعي البصري لعهدة تحدد بست (6) سنوات غير قابلة للتجديد. ولا يفصل أي عضو إلا في الحالات المنصوص عليها قانونا.

2. مهام سلطة ضبط السمعي البصري

تقوم سلطة ضبط السمعي البصري أساسا بالمهام الآتية: (القانون، 2014)

- السهر على حرية ممارسة النشاط السمعي البصري، ضمن الشروط المحددة في القانون والتشريع والتنظيم الساري المفعول.
- السهر على عدم تحيز الأشخاص المعنويين الذين يستغلون خدمات الاتصال السمعي البصري التابعة للقطاع العام.
- السهر على ضمان الموضوعية والشفافية.
- السهر على ترقية اللغتين الوطنيتين والثقافة الوطنية ودعمها.
- السهر على احترام التعبير التعددي لتيارات الفكر والرأي بكل الوسائل الملائمة في برامج خدمات البث الإذاعي والتلفزيوني لاسيما خلال حصص الإعلام السياسي والعام.
- السهر على أن تعكس أصناف البرامج التي يقدمها ناشرو خدمات الاتصال السمعي البصري التنوع الثقافي الوطني.
- السهر على احترام الكرامة الإنسانية.
- تسهيل وصول الأشخاص ذوي العاهات البصرية و/ أو العاهات السمعية إلى البرامج الموجهة للجمهور من طرف كل شخص معنوي يستغل خدمة اتصال سمعي البصري.
- السهر الدائم على تثمين حماية البيئة وترقية الثقافة البيئية والمحافظة على صحة السكان.
- السهر على ألا يؤدي البث الحصري للأحداث الوطنية ذات الأهمية القصوى المحددة عن طريق التنظيم، إلى حرمان جزء معتبر من الجمهور من إمكانية متابعتها على المباشر أو غير المباشر عن طريق خدمة تلفزيونية مجانية .

3. صلاحيات سلطة ضبط السمعي البصري

تتمتع سلطة ضبط السمعي البصري قصد أداء مهامها بالصلاحيات الآتية، وهذا وفق المادة 55 من قانون النشاط السمعي البصري 2014: (القانون، 2014)

1.3 في مجال الضبط

- تدرس طلبات إنشاء خدمات الاتصال السمعي البصري، وتبت فيها.
- تخصيص الترددات الموضوعة تحت تصرفها من طرف الهيئة العمومية المكلفة بالبث الإذاعي والتلفزي، من أجل إنشاء خدمات الاتصال السمعي البصري الأرضي، في إطار الإجراءات المحددة في هذا القانون.
- تطبق القواعد المتعلقة بشروط الإنتاج والبرمجة، وبث حصص التعبير المباشر بالإضافة إلى حصص الوسائط السمعية البصرية، خلال الحملات الانتخابية، طبقا للتشريع والتنظيم ساريي المفعول .
- تطبق كيفيات بث البرامج المخصصة للتشكيلات السياسية والمنظمات الوطنية النقابية والمهنية المعتمدة.
- تحدد الشروط التي تسمح لبرامج الاتصال السمعي البصري باستخدام الإشهار المقنع للمنتوجات أو بث حصص الاقتناء عبر التلفزيون.
- تحدد القواعد المتعلقة ببث البيانات ذات المنفعة العامة الصادرة عن السلطات العمومية.
- تعد وتصادق على نظامها الداخلي.

2.3 في مجال المراقبة

- تسهر على احترام مطابقة أي برنامج سمعي بصري كيفما كانت وسيلة بثه للقوانين والتنظيمات سارية المفعول.
- تراقب بالتنسيق مع الهيئة العمومية المكلفة بتسيير طيف الترددات الراديوية ومع الهيئة المكلفة بالبث الإذاعي والتلفزي، استخدام ترددات البث الإذاعي بغرض اتخاذ الإجراءات الضرورية لضمان استقبال جيد للإشارات.
- تتأكد من احترام الحصص الدنيا المخصصة للإنتاج السمعي البصري الوطني والتعبير باللغتين الوطنيتين.
- تمارس الرقابة بكل الوسائل المناسبة على الموضوع والمضمون وكيفيات برمجة الحصص الإشهارية.
- تسهر على احترام المبادئ والقواعد المطبقة على النشاط السمعي البصري وكذا تطبيق دفاتر الشروط.
- تطلب عند الضرورة من ناشري وموزعي خدمات الاتصال السمعي البصري أية معلومة مفيدة لأداء مهامها.

- تجمع كل المعلومات الضرورية من الإدارات والهيئات والمؤسسات دون الخضوع لأية حدود غير تلك المنصوص عليها في التشريع والتنظيم الساري المفعول، وذلك من أجل إعداد آرائها وقراراتها.

II. إجراءات الدراسة الميدانية

أولا: منهج وأداة الدراسة

طبيعة الدراسة وصفية، وأحد المناهج المناسبة لهذا النوع من الدراسات هو منهج المسح الإعلامي، الذي يعتبر أحد أهم المناهج المستخدمة في بحوث الإعلام للحصول على البيانات والمعلومات حول الموضوع المراد دراسته بطريقة علمية بما يسمح بتحليل بيانات الدراسة وتفسيرها، للوصول إلى النتائج المرتبطة بأهداف الدراسة.

ضمن هذا المنهج، استخدمنا أداة تحليل المضمون، وهو أسلوب من أساليب البحث العلمي يهدف وفق كابلان (Kaplan) إلى: « التصنيف الكمي لمضمون معين، وذلك في ضوء نظام للفئات صُمّم ليعطي بيانات مناسبة لفروض محدودة خاصة بهذا المضمون» (طعيمة، 1987، صفحة 22)

ثانيا: مجتمع البحث وعينة الدراسة

1. مجتمع البحث: مجتمع البحث في دراستنا هو البيانات الصادرة عن سلطة ضبط السمعي البصري منذ تنصيبها إلى يومنا هذا، والتي صدرت بين سنتي 2016 و2021، استقينا معظمها من موقع سلطة ضبط السمعي البصري الإلكتروني، والبقية من موقع وزارة الاتصال ووكالة الأنباء الجزائرية. لأن موقع السلطة لم ينشر البيانات الصادرة سنة 2021.

2. عينة الدراسة: انتقينا من البيانات الصادرة عن سلطة ضبط السمعي البصري، تلك التي لها الصلة بنشاط القنوات التلفزيونية في الجزائر سواء العمومية أو الخاصة، والتي قدر عددها بـ 31 بيانا، وهي العينة المتاحة التي أمكننا الوصول إليها، والتي تفيدنا في الإجابة عن تساؤلات الدراسة. وتخدم أهدافها.

3. فئات ووحدات التحليل

1.3 فئات التحليل: إن عملية تحديد فئات تحليل المضمون وإعدادها، أهم خطوة يجب على الباحث أن يوليها الاهتمام الأكبر. والفئات هي التي يتم تصنيف المعلومات تبعًا لها، وتختلف من موضوع إلى آخر، يجب أن تكون واضحة وشاملة ومكيفة بشكل جيد مع مشكلة البحث والمضمون الذي اشتقت منه (الجمّال، 1999، صفحة 231) ، وقد اخترنا في دراستنا فئة الموضوع (ماذا قيل؟) التي تساعدنا في الإجابة على تساؤلات الدراسة. والتي صنفناها بناء على تساؤلات الدراسة إلى الفئات التالية:

- فئة طبيعة المواضيع المطروحة في بيانات سلطة ضبط السمعي البصري.
- فئة طبيعة بيانات سلطة ضبط السمعي البصري من حيث توقيت صدورها.
- فئة إجراءات سلطة ضبط السمعي البصري تجاه القنوات التلفزيونية.
- فئة القنوات التي مستها إجراءات سلطة ضبط السمعي البصري.

2.3 **وحدات التحليل:** اعتمدنا وحدة الموضوع كوحدة للتسجيل، والتكرار كوحدة للعد.

III. تحليل بيانات الدراسة

أولا: التحليل الكمي لبيانات سلطة ضبط السمعي البصري

حيث نستعرض الجداول المستخرجة بناء على فئات الموضوع مع تقديم القراءة الكمية لها

الجدول 1: طبيعة المواضيع المطروحة في بيانات سلطة ضبط السمعي البصري

طبيعة المواضيع المطروحة	التكرار
تجاوزات ضمن تغطيات إخبارية	04
توصيات خاصة بالتغطية الإعلامية خلال الانتخابات ومناقشة مسودة الدستور	03
حماية الطفولة	02
معالجة شكاوى قذف وتشهير ضد أشخاص	06
تجاوزات ضمن برامج اجتماعية وترفيهية	09
تجاوزات تمس رموزا تاريخية وثورية	01
خروقات مهنية تنظيمية وعدم احترام متطلبات الأمن العام	02
شؤون دينية	04
المجموع	**31**

المصدر:(إعداد الباحثين، 2022)

من خلال الجدول أعلاه، نلاحظ تنوع المواضيع التي عالجتها سلطة ضبط السمعي البصري في بياناتها، حيث تأتي فئة تجاوزات ضمن برامج اجتماعية وترفيهية في المرتبة الأولى 09 تكرارات، تليها فئة معالجة شكاوى قذف وتشهير ضد أشخاص بـ 06 تكرارات، ثم فئتي شؤون دينية وتجاوزات أثناء تغطيات إخبارية بـ 04 تكرارات لكل منهما. تليهما فئة توصيات خاصة بالتغطية الإعلامية خلال الانتخابات ومناقشة مسودة الدستور بثلاث تكرارات ثم فئتي حماية الطفولة، وخروقات مهنية تنظيمية وعدم احترام متطلبات الأمن العام بتكرارين لكل منهما. وفي الأخير فئة تجاوزات تمس رموزا تاريخية وثورية بتكرار واحد.

جدول رقم 02: طبيعة بيانات سلطة ضبط السمعي البصري من حيث توقيت صدورها

طبيعة البيان	التكرار
استباقية تذكيرية	03
بعدية	28
المجموع	**31**

المصدر:(إعداد الباحثين، 2022)

من خلال الجدول رقم 02، نلاحظ أن جل البيانات ذات طبيعة بعدية، بمعنى أنها صدرت لمعالجة قضية أو تجاوزات معينة ارتكبتها وسائل الإعلام، وهذا بمجموع 28 بيانا. في حين نلاحظ قلة البيانات ذات الطابع التحسيسي، التي تنبه وسائل الإعلام لاحترام أخلاقيات الممارسة الإعلامية قبل وقوع انتهاكات معينة.

الجدول 03: إجراءات سلطة ضبط السمعي البصري تجاه القنوات التلفزيونية

طبيعة الإجراء	التكرار
إنذار	24
تعليق مؤقت	02
غلق نهائي	02
المجموع	**28**

المصدر:(إعداد الباحثين، 2022)

يوضح الجدول رقم 03 الإجراءات المتخذة من قبل سلطة ضبط السمعي البصري نحو القنوات التلفزيونية، بسبب تجاوزات صدرت عن هذه الأخيرة. واحتلت الإنذارات المرتبة الأولى بـ 24 إنذارا، في حين التعليق المؤقت والغلق النهائي صدر بمعدل مرتين لكل منهما. وهنا نشير إلى أنه ليس كل البيانات الصادرة تضمنت إجراءات ردعية ضد القنوات التلفزيونية الجزائرية.

الجدول 04: القنوات التي مستها إجراءات سلطة ضبط السمعي البصري

القناة	التكرار
الشروق TV	05
النهار TV	05
الجزائرية وان	05

الحياة TV	04
الهداف	03
نوميدياTV	02
لينا	02
البلاد TV	04
التلفزيون العمومي الجزائري	01
المجموع	**31**

المصدر:(إعداد الباحثين، 2022)

من خلال الجدول أعلاه، والمتعلق بالقنوات التي مستها إجراءات سلطة ضبط السمعي البصري، تأتي القنوات: الشروق TV، النهار TV، والجزائرية وان بخمس تكرارات لكل منها. ثم قنوات البلاد، الحياة بأربع تكرارات، تليها قناة الهداف بثلاث تكرارات، بعدها قناتي لينا ونوميديا TV بتكرارين لكل منهما. وفي المرتبة الأخيرة التلفزيون العمومي الجزائري بتكرار واحد. وهنا نلاحظ أن جل القنوات التي مستها إجراءات سلطة ضبط السمعي البصري هي قنوات تلفزيونية خاصة

ثانيا: التحليل الكيفي لبيانات الدراسة

بعد عرض القراءة الكمية للبيانات عينة الدراسة، تتضح صورة أولية بخصوص أهم المواضيع والقضايا التي عالجتها بيانات سلطة ضبط السمعي البصري، إلى جانب طبيعتها من حيث زمن الصدور، وكذا الإجراءات التي اتخذتها الهيئة ضد القنوات التي خالفت أخلاقيات العمل الإعلامي والضوابط التنظيمية للمهنة، والقنوات الأكثر تعرضا لهذه الإجراءات. وتفاديا للتكرار، سننطلق في التحليل من فئة طبيعة المواضيع المعالجة، وفي سياق شرحها، نتطرق لباقي الفئات. وفيما يلي شرح مفصل لهذه الفئات مدعم بأمثلة من عينة الدراسة:

بالنسبة لفئة طبيعة المواضيع المطروحة في بيانات سلطة ضبط السمعي البصري، فالقضايا التي ركزت عليها بيانات الهيئة هي كالتالي:

احتلت فئة التجاوزات ضمن برامج اجتماعية وترفيهية، أعلى نسبة حضور في بيانات سلطة ضبط السمعي البصري، وهذا يعكس قلة الاحترافية والمهنية لدى الكثير من القنوات التي تسعى لإثارة اهتمام الجمهور، عن طريق بث برامج قد تخالف القيم والعادات السائدة، والأمثلة عديدة في هذا السياق، وكانت عقوبة هذا النوع من التجاوزات من طرف سلطة الضبط هو الإنذار، مع الإشارة إلى أن قنوات الشروقTV، النهار TV، والجزائرية وان كانت الأكثر تعرضا للإنذار بسبب تجاوزات مهنية ضمن هذا الإطار نذكر منها:

- إدانة سلطة الضبط للتصرفات المنتهكة لأحكام مدونة أخلاقيات المهنة الصادرة عن قناة النهار TV راح ضحيتها الكاتب الجزائري رشيد بوجدرة، كما أبدى بيان السلطة تعاطفه التام مع الكاتب. (بيان، 03 جوان 2017) . ونشير هنا أن قناة النهار استضافت الكاتب الجزائري رشيد بوجدرة ضمن

سلسلة كاميرا خفية بعنوان "رانا حكمناك" والتي بثت في رمضان شهر ماي 2017، أين عمل له إعلاميان مقلبا فيما ظن هو أنه برنامج حواري، قبل أن يدخل ممثلان لعبا دور شرطيين، وطلبا منه نطق الشهادة أكثر من مرة حتى يدفع عنه تهمة الإلحاد، وهو ما قام به الكاتب، قبل أن تتسبب الاستفزازات في خروجه غاضبا من مقرّ القناة.

- تجاوزات مسجلة ضد قناة النهار TV من خلال حصة "ما وراء الجدران" أثناء بث حلقة حول معاناة سيدة بسبب تصرفات زوجها المهينة لها. فعلاج مثل هذه الحالات – حسب بيان السلطة- يحتاج لمختصين نفسانيين واجتماعيين، ولخبرة مهنية من طرف المنشطين، وعدم الانسياق وراء الشهرة وتحقيق نسب المشاهدة على حساب الكرامة الإنسانية. (بيان، 21 جويلية 2020)

- وجهت سلطت ضبط السمعي البصري بتاريخ 29 أفريل 2020 إنذارا للقناة الخاصة الشروق TV بسبب ما تضمنته السلسلة الفكاهية "دار العجب" من عبارات "الإساءة والازدراء للكرامة "، وعدم احترام مصالح البلاد. وأوضح بيان السلطة أنه "بعد متابعة السلسة الفكاهية دار العجب بتاريخ 27 أفريل التي بثتها القناة الخاصة الشروق TV ، لاحظنا وجود انحراف عن الأهداف الحقيقية للبرنامج من خلال ما تضمنه من عبارات الإساءة والازدراء للكرامة الإنسانية، وعدم احترام المصالح الاقتصادية والدبلوماسية للبلاد وكذا عدم احترام القيم الوطنية ورموز الدولة المحددة في الدستور".

- تسجيل تجاوزات قامت بها قناة الشروق TV من خلال حصة خط أحمر، حيث قدمت القناة صورة المرأة خلال برنامج خط أحمر بشكل اعتبر انتقاصًا لكرامتها وإهانة لها. (بيان، 21 جويلية 2020)

كما استدعت سلطة ضبط السمعي البصري في بيان لها صادر بتاريخ 07 ماي 2020، مسؤولي ثلاث قنوات فضائية خاصة، وطلبت منهم توضيحات بشأن شكاوى ضدهم وصلتها من مواطنين. وورد في البيان أن الأمر يتعلق بقنوات "الجزائرية وان " و"الهداف" و"الشروق"، بثوا برامج خلال شهر رمضان اعتبر المشتكون مضمونها إساءة للأعراف الاجتماعية والثقافية والروحية للجزائريين". (بيان، 07 ماي 2020)

وفق البيان، فقناة الجزائرية وان، وخلال بث حلقة من مسلسل "أحوال الناس"، استعملت كلمة غير لائقة في وصف إحدى زوجات الرسول (صلى الله عليه وسلم)، وهي كلمة لها معنى غير أخلاقي في بعض جهات الوطن. وعن قناة الهداف الرياضية، فقامت بإعادة بث برنامج الكاميرا الخفية، حيث ورد في إحدى حلقاتها جملة تمس بمواطني إحدى ولايات الوطن. أما قناة الشروق، فشكلت حصة "الليلة شو" في ركنها الخاص بموضوع عادات وتقاليد المجتمع التارقي مصدرا لاحتجاجات واستنكار مواطني هذه المناطق من الوطن، ووعد مسؤول القناة بتقديم دعوة لأحد مواطنيها لحضور حصة ستخصص لتوضيح الصورة الحقيقية للتركيبة الاجتماعية والثقافية للمجتمع التارقي. وأشار البيان إلى تقديم مسؤولي القنوات الثلاث لاعتذاراتهم، والعمل على عدم تكرار هذه الأخطاء مستقبلا. (بيان، 07 ماي 2020)

وفي نفس السياق، وجهت سلطة ضبط السمعي البصري إنذار لقناة نوميديا TV بسبب حلقة برنامج الكاميرا الخفية بعنوان «أنا وراجلي» الذي بثته القناة يوم 24 أفريل 2020 لما تضمنه هذا البرنامج من مخالفات جسيمة مست بقواعد المهنة وأخلاقياتها، وأخلت بمبادئ وقواعد النظام العام، والمساس بالحياة الخاصة وشرف وسمعة الأشخاص وعدم احترام الكرامة الإنسانية. (بيان، 07 جوان 2020)

كما أصدرت سلطة ضبط السمعي البصري بيانا تذكيريا مع اقتراب شهر رمضان المبارك تدعو فيه القنوات التلفزيونية للتحلي بالمبادئ ذات المنفعة العامة، التي تعتبرها أساسية، وهذا بالنظر لبعض التجاوزات التي عادة ما تلاحظ وتسجل في مثل هذه الفترة، التي - وحسب البيان- ينبغي فيها التحفظ والتحلي بالقيم الروحية والمرجعية الدينية الوطنية وجعلها فوق كل الاعتبارات. وفي هذا الصدد ينبغي التأكيد على عدم الإساءة لكرامة الإنسان على غرار بعض لقطات الكاميرا الخفية التي، تحت غطاء التسلية، تحمل العنف والابتذال، وحسب البيان، فإن العديد من المواطنين قدموا شكاوى لسلطة ضبط السمعي البصري ضد بعض القنوات التي صورتهم دون دراية منهم في صورة استهزائية، بعيدا عن كل روح فكاهية. وعليه فإن سلطة ضبط السمعي البصري تطلب من القنوات المعنية احترام حق المواطن في صورته. (بيان، 08 مارس 2021)

وسجلت فئة موضوع معالجة شكاوى قذف وتشهير ضد أشخاص، حضورا بارزا ضمن بيانات سلطة ضبط السمعي البصري، حيث عالجت عديد الشكاوى التي وصلتها من أطراف مختلفة تضررت سمعتها نتيجة التشهير بها عبر القنوات التلفزيونية الجزائرية. فقناة الحياة لوحدها تلقت ثلاث شكاوى في هذا الإطار، تمثلت في :

- شكوى تقدمت بها المديرية العامة للضرائب لسلطة ضبط السمعي البصري بتاريخ 26 ماي 2020 تندد فيها بتصريحات تمس بمفتش عام لمصالح الضرائب جاءت على لسان مقدم حصة «نصف ساعة» بثتها قناة الحياة TV يوم السبت 09 ماي 2020، حيث اعتبرتها مديرية الضرائب تشهيرا بإطارها وتشكيكا في نزاهته (بيان، 31 ماي 2020).

- ورود شكوى لسلطة ضبط السمعي البصري من طرف الأمينة العامة لحزب العمال لويزة حنون ضد القناة الخاصة الحياة TV حيث اعتبرت أن ما جاء في كل من برنامج كرايزيس وبوليتيك لهذه القناة من اتهامات خطيرة وتهجمًا عليها ومسًا وتحقيرا لكرامتها هو تجاوز للقوانين ولأخلاقيات المهنة. (بيان، 07 سبتمبر 2020)

- ورود شكوى أيضا لسلطة ضبط السمعي البصري من طرف إحدى العائلات ضد نفس القناة وذلك لما جاء في حصة "شني شني شو"، حيث قام هذا المنشط بالتهكم والسخرية من إطلاق اسم هذه العائلة على أحد الأحياء، وهي عائلة قدمت شهداء لهذا الوطن - حسب البيان- ، وقد تم استدعاء مدير قناة الحياة TV طلبا لتوضيحات حول هاذين الموضوعين. واعتذر للطرفين. (بيان، 07 سبتمبر 2020)

قناة النهار كذلك كانت محل شكوى قدمها وزير شباب ورياضة سابق، بتاريخ 22 فيفري 2021، حيثُ اتهم قناة النهار تي في بالتجريح والقذف والشتم في شخصه، كما اتهمها بشن حملة تشهير وتهجم في حقه وفي حق أعضاء الهيئة التي يمثلها، من خلال حصة "داخل الـ18"، حسب ما جاء في بيان لسلطة الضبط التي أكدت تسجيل "التهجم في حق الوزير وهيئته"، فاستدعت مسؤول القناة لتقديم توضيحات حول فحوى الشكوى، حيث "اعترف ممثل القناة بالخطأ واعتذر، كما وعد بعدم تكرار مثل هذه التجاوزات".

وعلى هذا الأساس، نبهت سلطة ضبط السمعي البصري القنوات الإعلامية السمعية البصرية للحرص على "تنزيه" البرامج والحوارات عن "السب والشتم والدخول في الحياة الشخصية للأفراد سواء كانوا في

مناصبهم أو غادروها". كما توعدت الهيئة ذاتها أنّه في "حالة التمادي في مثل هذه التجاوزات خلال البرامج والحصص، ستتخذ إجراءات جزائية طبقا للقانون وبكل صرامة ضد كل من لا يحترم ضوابط القانون العام وقانون السمعي البصري وأخلاقيات المهنة" (28 فيفري 2021).

بالنسبة لفئة تجاوزات ضمن تغطيات إخبارية، نورد الأمثلة التالية التي وردت ضمن عينة الدراسة:

- إصدار بيان حول المخطط الوطني للإنذار عن اختطاف واختفاء الأطفال، تلفت فيه سلطة ضبط السمعي البصري نظر كل الأطراف الفاعلة في الفضاء السمعي البصري إلى بعض التجاوزات التي وصلت أحيانا إلى حد الانحراف، وتدعو الجميع إلى الامتثال للقواعد المهنية وآداب وأخلاقيات المهنة، واحترام المقومات الأساسية للمجتمع، والالتزام بمضمون النصوص القانونية. كما أكد البيان على خصوصية المعالجة الإعلامية لمثل هذه الأحداث، وتدعو سلطة الضبط كل المهنيين إلى اجتناب أسلوب الاستقطاب والاستجوابات والحوارات التحريضية، وتجنب المساس بالحريات الفردية مع الأخذ بعين الاعتبار الأبعاد الإنسانية لحوادث الاختطاف أو الاختفاء، وما لها من تأثير على المجتمع، وما قد تخلفه من مآسي. (بيان، 30 أوت 2016)

- توجيه إنذار إلى قناة الشروق تي في التي نشرت عبر صفحتها على الفايسبوك تقريرا يتضمن تصريحات أحد الوزراء السابقين، والمتواجد حاليا في السجن خلال محاكمته، ودعّمته بصور خارج سياقها للمتهم خلال مراسم دفن أحد أقاربه. (بيان، 22 جوان 2021)

- إنذار آخر شديد اللهجة حسب ما ورد في البيان، وجهته الهيئة إلى المؤسسة العمومية للتلفزيون الجزائري. وأوضح بيان سلطة ضبط السمعي البصري أنه "تم في النشرة الصباحية ليوم الثلاثاء24 أوت 2021 للتلفزيون العمومي الجزائري، وخلال بث خبر حول محاكمة المتهمين في قضية الشهيد جمال بن سماعيل، تسجيل خطأ فادح من قبل مقدم النشرة، والذي وصف فيه منطقة من الوطن بالإرهابية". (بيان، 24 أوت 2021)

أما فئة الشؤون الدينية، فقد ركزت سلطة الضبط على طرح موضوع تناول الشأن الديني في الإعلام بكثير من الشرح والتوضيح في بياناتها الصادرة حوله، مثلما ورد في البيان الصادر سنة 2017، والذي كان بيانا مطولا. ومما جاء فيه: (بيان، 15 جانفي 2017)

- لن يسمح بتاتا بأن يستغل الدين إعلاميا أو أن يؤول لأغراض سياسية أو حزبية.

- يحظر على أي داع حامل للفكر التكفيري التحدث من على الهوائيات الوطنية سواء كان جزائريا أو أجنبيا. كذلك الأمر بالنسبة لجحافل الرقاة والمعوذين والسحرة والكهنة والدجاجلة والمشعوذين والنصابين والأدعياء والمتنبئين وتجار الأحلام وأشباه الحجامين والأطباء المزيفين.

- أن تعالج البرامج الدينية سائر تعابير الثقافة الإسلامية والمعارف الإلهية من دون أن تبقى سجينة المسائل الفقهية.

- طرح الخطاب الوسطي على جميع الأصعدة مع ترقية قيم المحبة والتسامح والسلام وتعزيز حوار الأديان وثقافة التعايش.

وختمت الهيئة بيانها بقولها: "بصريح العبارة، فإن سلطة ضبط السمعي البصري لا يمكنها أن تسمح لأي كان بأن يستخف بعقول الجزائريين ولو باسم الدين".

وأصدرت سلطة ضبط السمعي البصري قرارا يقضي بتوقيف بث برنامج "أنصحوني" ومقدمه إثر ما صدر منه في حصته يوم 18 ماي 2020 على قناة النهار TVمن تصريح يشكك من خلاله في فتوى أصدرتها لجنة الإفتاء التابعة لوزارة الشؤون الدينية والأوقاف تخص موضوع زكاة الفطر. حرصا من السلطة على الحفاظ والتقيّد بالمرجعية الدينية الوطنية مع احترامها للاختلاف، ولكن ليس على حساب النظام العام والسلوك الحسن. (بيان، 01 جوان 2020)

أما البيانات التي تناولت موضوع حماية الطفولة، فركزت على حمايتهم خلال فترة الحجر الصحي وانتشار وباء كورونا، مراعاة لسلامتهم النفسية، وأصدرت توصيات تتعلق بحماية الطفولة أثناء فترة الحجر الصحي من المضامين الإعلامية: "تلفت سلطة ضبط السمعي البصري انتباه وسائل الإعلام السمعية البصرية والأسر للمخاطر التي قد يتعرض لها الأطفال والجمهور الناشئ خلال تعرضهم لمختلف البرامج المعروضة خلال فترة الحجر الصحي جراء انتشار جائحة كورونا، وما صاحبه من مجهود تحسيسي وتوعوي من خطورة المرض عبر البرامج والأخبار المتواترة والمسترسلة المتعلقة بالأزمة الصحية، وما قد يشكله ذلك من مصدر قلق وخوف وتعقيدات نفسية لدى الجمهور الناشئ بصفة عامة والطفل بصفة خاصة". (بيان، 06 جوان 2020)

وفي سياق حماية الطفولة، أصدرت السلطة قرارا بالتوقيف المؤقت ضد قناة البلادTV بسبب "الخروقات المرتكبة"، حيث لم تضع ميكانيزمات وإجراءات تقنية خاصة بحماية الأطفال القصر والأحداث خلال بث برامجها، علاوة على بث مقطع لحلقة مكررة لصور الجريمة الشنعاء المقترفة في حق الشهيد جمال بن إسماعيل، وهو ما يشكل انتهاكا صارخا للالتزامات القانونية والأخلاقية للقناة". كما أشار البيان إلى أنه وعلى ضوء "هذه التجاوزات"، تقرر توقيف قناة "البلاد" لمدة أسبوع. (23 أوت 2021)، وهنا نلاحظ صرامة السلطة في تعاملها مع مثل هذه التجاوزات.

بالنسبة لفئة توصيات خاصة بالتغطية الإعلامية خلال الانتخابات ومناقشة مسودة الدستور، فصدور بعضها مرتبط بالتذكير بأخلاقيات تغطية هذا النوع من المواعيد الهامة. فمثلا خلال الانتخابات التشريعية أفريل 2017، أصدرت سلطة ضبط السمعي البصري بيانا مما ورد فيه: "ثلاثة أيام تفصلنا عن يوم الاقتراع وهي فترة لا يسمح خلالها لأي قناة كانت تلفزية أم إذاعية عمومية كانت أو خاصة القيام بالحملة الانتخابية بأي شكل كان ومهما كانت الوسيلة. فترة يمنع فيها القانون كل أشكال التغطية للمترشحين...". (بيان، 30 أفريل 2017) . وقد حثّت سلطة ضبط السمعي البصري في بيانها كل مسؤولي وسائل الإعلام السمعية البصرية على الامتناع خلال الأيام الثلاثة المتبقية للحملة الانتخابية من بث: كل شكل من أشكال الدعاية أو التغطية السياسية، وكل بث للتعبير المباشر، كل عملية لسبر الآراء، وكل بث لنتائج الانتخابات قبل غلق آخر مكتب للاقتراع. كما أشادت سلطة الضبط بالجو الذي جرت فيه الحملة الانتخابية الذي ساده احترام مقررات سلطة ضبط السمعي البصري وقوانين الجمهورية وتميز بالتوازن والحياد في مجال التعبير التعددي لتيارات الفكر والرأي في مضامين البرامج والتغطيات التي بثت منذ بداية الحملة الانتخابية.

وأصدرت الهيئة توصيات حول التغطية الإعلامية لاستفتاء تعديل الدستور01 نوفمبر 2020 بناء على ملاحظاتها، دعت فيه إلى: (17 ماي 2020)

- ضرورة وضع خطة تغطية إعلامية بمشاركة جميع المعنيين بهذا الموعد، مع تحديد المسؤوليات لضمان تنفيذ الخطة ونجاحها.

- ضرورة إسقاط مواد الدستور المعدلة على الواقع وتبسيطها من خلال روبورتاجات وموضوعات مبتكرة تلامس يوميات المواطن .

- ضرورة الالتزام بالمعايير الأساسية للمهنة من حيث الدقة الموضوعية والتوازن والإنصاف، وتفادي الوقوع في الأحكام المسبقة.

- مراعاة الكفاءات والمهنية في اختيار المنشطين للحصص والبرامج المتعلقة بالانتخابات.

- يتعين على المكلفين بتنشيط الحصص والبرامج المختلفة السمعية البصرية الإطلاع الجيد على محتوى وثيقة الدستور المطروح للاستفتاء.

- ضمان التوازن الجهوي والمحلي في التغطية ومراعاة التركيبة السوسيولوجية للمجتمع الجزائري، لإحقاق نقاش وطني موسع، يكرس مبدأ الحق في الإعلام.

بالنسبة لفئة خروقات مهنية تنظيمية وعدم احترام متطلبات الأمن العام، فقد كانت العقوبات الصادرة من طرف الهيئة صارمة جدا في إطار هذه التجاوزات، حيث أوضحت سلطة الضبط، في بيان لها أنه "بعد التحذير الذي كانت سلطة ضبط السمعي البصري قد أصدرته ضد قناة لينا تي في بتاريخ 26 جانفي 2021، ورغم تأكيد السلطة على وجوب احترام هذه القناة للمبادئ المهنية المعمول بها، إلا أن السلطة تسجل مرة أخرى سقطات مهنية خطيرة تقترفها القناة قد تؤدي إلى تأجيج الوضع في مثل هذه الظروف الحساسة". (بيان، 16 أوت 2021)

وجاء في البيان:"هذه القناة التي تمعن في التعدي على القواعد المطبقة على النشاط السعي البصري وتساهم في بث الخطاب التحريضي والتضليلي للرأي العام، سواء بطريقة مباشرة أو بأسلوب إيحائي، تعدّها السلطة خطرا على الوحدة الوطنية، خاصة وأن الأمة تمر بوضع استثنائي لا يسمح بمثل هذه الانزلاقات التي يمكن أن تأخذ أبعادا أخرى، وتأويلات لا تخدم سوى مآرب مجموعات مصلحية وأجندات مشبوهة." (بيان، 16 أوت 2021)

وخلص البيان إلى أنه "أمام هذه الخروقات والتجاوزات المهنية، فإن سلطة ضبط السمعي البصري تطلب من وزارة الاتصال اتخاذ الإجراءات اللازمة بالغلق النهائي والفوري لهذه القناة وتدعو منتسبي الإعلام الثقيل إلى الالتزام الدائم بالموضوعية في الطرح وإلى ترقية مضامين ومحتويات البرامج المختلفة واحترام مقتضيات خدمة الاتصال السمعي البصري".

أما الحالة الثانية، فتتعلق بقناة الجزائرية وان، حيث قررت وزارة الاتصال الجزائرية "الغلق الفوري والنهائي" لقناة "الجزائرية وان" التلفزيونية بسبب ما وصفته بـ"عدم احترامها لمتطلبات الأمن العام". وورد في بيان مشترك للوزارة وسلطة ضبط السمعي البصري أن "الغلق جاء بسبب خروقات قام بها أحد شركاء القناة (الجزائرية وان) تتعلق بقانون النشاط السمعي البصري، والمتضمن منع شراء أسهم في أكثر من قناة تلفزيونية، والمتابعات القضائية المتكررة، وصدور مذكرة توقيف". وأضاف البيان أن "أمر القبض من قبل

العدالة الجزائرية بحق مالكي ومؤسسي ومسيري هذه القناة، يتعلق بمخالفة قانون الصرف وحركة رؤوس الأموال من وإلى الجزائر من جهة، وتبييض الأموال من جهة أخرى." (بيان، 16 أوت 2021)

الفئة الأخيرة التي وردت ضمن بيانات سلطة الضبط السمعي البصري، فتتعلق بتجاوزات تمس رموزا تاريخية وثورية، والذي سجلته الهيئة ضد قناة الحياة TV، حيث قررت سلطة ضبط السمعي البصري تعليق بث قناة الحياة وسحب اعتمادها بصفة مؤقتة ابتداء من 23 جوان 2021، وأكدت سلطة الضبط أنها تحتفظ باتخاذ كامل التدابير والإجراءات القانونية المناسبة في حال تكرار مثل هذه التجاوزات والسقطات المهنية. (بيان، 21 جوان 2021)

القرار جاء على خلفية بث القناة المذكورة لقاء خاصا استضافت فيه نائبا برلمانيا سابقا، قدم نفسه على أنه باحث في تاريخ الثورة الجزائرية وأرشيفها. حيث شكك خلال هذا اللقاء، في المجاهدين ونزاهتهم ومس كرامة رموز وطنية، كما أساء إلى شخصيات تعتبر رمزية وتاريخية للأمة مثل مؤسس الدولة الجزائرية الأمير عبد القادر.

IV. خاتمة:

بناء على نتائج الدراسة الكمية والكيفية لعينة من بيانات سلطة ضبط السمعي البصري، نخلص إلى ما يلي:

- تعدد وتنوع القضايا التي عالجتها بيانات سلطة ضبط السمعي البصري خلال فترة الدراسة (2016-2021)، فقلة الاحترافية والخبرة في الميدان السمعي البصري، و التسرع في البحث عن كسب مكانة لدى الجمهور، أوقع الكثير من القنوات التلفزيونية في تجاوزات مهنية.

- أغلب التحفظات والملاحظات والعقوبات التي سجلتها بيانات الهيئة لها علاقة بتجاوزات على مستوى مضامين البرامج الاجتماعية، والترفيهية خصوصا برامج الكاميرا الخفية التي يفتقد القائمون عليها للتصور المناسب للهدف من هذه البرامج التي أصبحت مرادفة لدى الجمهور الجزائري للرعب والتهكم والسخرية من الأشخاص لدرجة الابتذال. . إلى جانب التجاوزات المرتبطة بجرائم القذف والتشهير ضد الأشخاص، التي تعكس عدم إلمام القائمين على هذه القنوات والصحفيين بالقوانين التي توضح جرائم القذف والشهير، والحدود الفاصلة بين نقد الأفعال والممارسات السلبية وانتقاد الأشخاص والمساس بهم.

- معظم بيانات الهيئة جاءت كرد فعل على تجاوزات وخروقات ارتكبت من طرف وسائل الإعلام الجزائرية. وقلة منها جاءت بطابع استباقي تذكيري توعوي بخصوص مواضيع معينة. بمعنى أن الدور الأساس المستنبط من بيانات سلطة ضبط السمعي البصري، هو معاقبة وسائل الإعلام في حال ارتكابها أي تجاوز، في حين كان يمكن التدخل بشكل مسبق – بالنظر إلى المهام المسندة لها- لمتابعة تطورات العمل الإعلامي، والوقوف على النقائص والاختلالات لمعالجتها، والحد منها. فمثلا كثرة شكاوى القذف والتشهير يستلزم التشديد على المؤسسات الإعلامية لتنظيم دورات تكوينية لفائدة الصحفيين في مجال التشريعات الإعلامية تفاديا لوقوع الصحفي في هذه الأخطاء.

- أغلب العقوبات التي أصدرتها الهيئة ضد القنوات كانت على شكل إنذارات، كما أن الغلق النهائي لبعض القنوات جاء بعد توجيه إنذارات مسبقة لها. في حين أن التعليق المؤقت جاء ضمن تجاوزات اعتبرتها سلطة ضبط السمعي البصري خطيرة كتلك المتعلقة بانتهاك حقوق الأطفال، أو التي تمس رموز الثورة والتاريخ الجزائري.

- معظم التجاوزات سجلت ضد قنوات خاصة، وهذا يدل على افتقارها للخبرة والاحترافية، بالنظر إلى الظروف المتسارعة التي بدأ فيها نشاط معظم هذه القنوات، فجلها بالأساس مؤسسات صحفية وسعت نشاطها إلى المجال السمعي البصري دون امتلاك المقومات الأساسية اللازمة لنجاح هذا النوع من المشاريع.

إن الدور الذي تقوم به سلطة ضبط السمعي البصري لا يزال محدودا نوعا ما، في ظل عدم صدور باقي النصوص التنظيمية التي تضبط النشاط السمعي البصري، كما أن الصلاحيات الممنوحة لها، تبقى في جزء منها، مرتبطة بالقرارات الصادرة عن وزارة الاتصال. ورغم ذلك نسجل حرص هذه الهيئة من خلال بياناتها على متابعة النشاط السمعي البصري، والعمل على الرقي بأخلاقيات العمل الإعلامي. الذي لا زال يحتاج إلى ضبط ومتابعة مستمرة.

قائمة المراجع

القوانين والمراسيم:

- القانون العضوي رقم 12-05 المتعلق بالإعلام، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 02، الصادرة في 15 جانفي 2012.
- القانون رقم 14-04 المؤرخ في 24 فيفري 2014 المتعلق بالنشاط السمعي البصري. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية (16).
- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم رقم86-146 المؤرخ في 01 جويلية 1986، الجريدة الرسمية، العدد 27.

المؤلفات:

- أحمد رشدي طعيمة، تحليل المحتوى في العلوم الإنسانية، (القاهرة: درا الفكر العربي، 1987)
- راسم محمد الجمّال، مقدّمة في مناهج البحث في الدراسات الإعلامية (القاهرة: مركز جامعة القاهرة القاهرة، 1999)
- نور الدين تواتي، **الصحافة المكتوبة والسمعية البصرية في الجزائر**، (الجزائر: دار الخلدونية للنشر والتوزيع، 2008).

المقالات :

- نادية شنيوني، الجزائرية الثالثة في عامها الخامس خطوات بارزة.. ومكانة تنافسية، مجلة الشاشة الصغيرة، التلفزيون الجزائري، العدد 266، أوت 2006.

المقالات الإلكترونية:

- المؤسسة العمومية للتلفزيون الجزائري، قناة الذاكرة ستكشف بالصوت والصورة سياسة فرنسا الاستعمارية، تاريخ النشر: 08 ماي 2021، الموقع الإلكتروني: https://www.entv.dz/، تاريخ التصفح: 02 جانفي 2022.

البيانات:

بيانات سلطة ضبط السمعي البصري مأخوذة من :

- الموقع الإلكتروني لسلطة ضبط السمعي البصري: https://arav.dz/ar
- الموقع الإلكتروني لوزارة الاتصال: www.ministerecommunication.gov.dz
- الموقع الإلكتروني لوكالة الأنباء الجزائرية: https://www.aps.dz/ar